مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
المجلد(7)- العدد(1)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

التنافس الحزبي على السلطة في تركيا1946–2002

م.د. سلام كريم عبد الحسين
المديرية العامة للتربية في ذي قار
وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: حزب. تركيا . تنافس . اتاتورك

الملخص:

شهدت تركيا في العام 1923 ، تطوراً سياسياً كبيراً بعد سقوط الحكم العثماني فيها و وصول كمال أتاتورك الى رأس السلطة وهيمنة حزبه على مقاليد الحكم فيها فأصبحت تركيا تحت حكم الحزب الواحد ، حتى جاء العام 1946 ، لتدخل تركيا في الحياة الحزبية المتعددة وذلك بسبب النتائج التي ترتبت عن الحرب العالمية الثانية ومع ذلك التعدد بدأ تنافس الاحزاب من اجل الوصول الى السلطة واستخدم كل منها سلوبه الخاص من اجل الحصول على مبتغاه

المقدمة:

يُعد موضوع الاحزاب السياسية من الموضوعات المهمة على المستوى السياسي في تركيا، أذ مرت الحياة الحزبية في تركيا بمرحلتين مهمتين تمثلت المرحلة الاولى بهيمنة الحزب الواحد وذلك بعد نجاح مصطفى كمال أتاتورك بتأسيس دولة تركيا الحديثة واسس حزب الشعب الجمهوري الذي بات الحزب الاوحد المهمين على السلطة في تركيا.

اما المرحلة الثانية فبدأت مع انطلاق التعددية الحزبية عام 1946، والتي جاءت بضغوط خارجية اثر نهاية الحرب العالمية الثانية و مثلت تلك المرحلة اوج المنافسة بين تلك الاحزاب من اجل الظفر بالسلطة عبر استخدام كل منها اساليبه الخاصة وبرامجه التي سعى من خلالها الى خلق قاعدة جماهيرية فكانت منافسة حادة بين الاحزاب العلمانية والاسلامية.

ومن اجل تسليط الضوء على هذا الموضوع المهم قسمنا بحثنا الى اربعة مباحث تناول الاول (تركيا وحكم الحزب الواحد حتى عام 1945) ،وتحدثنا به عن هيمنه حزب الشعب الجمهوري على السلطة، اما الثاني فجاء تحت عنوان(قانون تعدد الاحزاب وبداية التنافس الحزبي في تركيا 1946.1960)

وكانت تلك المدة نقطة الانطلاق لمشروعية التنافس بين الاحزاب التركية، بعد نهاية هيمنه الحزب الواحد.

خصص المبحث الثالث والذي كان بعنوان(التنافس الحزبي في تركيا على السلطة1961 - 1980) للحديث عن تنافس الاحزاب بين الانقلابين العسكريين 1960 و 1980 واثر كل من الانقلابين على ذلك التنافس.

فحين كان المبحث الرابع بعنوان(تطور التنافس الحزبي في تركيا 1981-2002) وحاولنا تسليط الضوء فيه على التطورات التي شهدها التنافس خلا تلك المدة المهمة والتي شهدت حظر للأحزاب ومن ثم عودة لمزاولة نشاطها فترك ذلك الامر اثره على الاحزاب المتنافسة نفسها وحدد العام 2002 نهاية للبحث كونه شهد وصول حزب العداله التنمية الذي غير المشهد السياسي في تركيا بزعامة رجب طيب اردوغان الذي انفرد وقل التنافس الحزبي بعد هيمنه حزبه

المبحث الاول: تركيا وحكم الحزب الواحد حتى عام 1945 (حزب الشعب الجمهوري)

تُعد الاحزاب السياسية العامل الاكثر اهمية في دراسة التطور السياسي بأبعاده المختلفة، لاسيما حالة الاستقرار السياسي التي تعد المصداق الاكبر لذلك التطور، فهي تعكس خلاصة الابعاد الحضارية لاي مجتمع واي نظام ، فهي من مقتضيات سير وتنظيم وتحديث الحياة السياسية في البلدان[1].

كانت تركيا من بين الدول التي شهدت تطورات سياسية مهمة بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى (1914 – 1918) وافول نجمها، ومن ثم عقد معاهدة لوزان[2] في عام 1923 ، والتي كانت بمثابة نصراً حقيقاً لمصطفى كمال باشا[3] الذي برز خلال تلك المدة[4].

حصل ذلك التحول المهم فـي تاريخ تركيا، وظهر معه حاجة مصطفى كمال باشا الى حزب سياسي كي يكون اداة له في الحكم ، ومن اجل ذلك قام مصطفى كمال باشا بجولة في البلاد ، التقى خلالها بعدد من المثقفين وتوصل الى ان جمعية (الدفاع عن الحقوق)[5] ، بما لها من خبرة في العمل السياسي مؤهله بان تكون الاساس لذلك الحزب[6]، و هكذا بدا مصطفى كمال باشا فعليا في اتخاذ الخطوات التي من شانها تشكيل ذلك الحزب ، وكان ذلك في 8 نيسان 1923، واطلق عليه اسم(حزب الشعب)، وفي 9 ايلول 1923، عقد المؤتمر التأسيسي الاول للحزب، الذي أُنتخب مصطفى كمال رئيسا له، ولان الاوضاع في تركيا لسنوات مابعد الحرب العالمية الاولى، لم تك مستقرة، والبلاد لاتزال تحت الاحتلال الاجنبي، تمكن حزب الشعب من ان يصبح المحور الاساسي للنشاط السياسي في البلاد، وانعكس ذلك الدور على زعيم الحزب، الذي اقترح في 29 تشرين الاول 1923، تعديل الدستور لتصبح تركيا جمهورية ، ينتخب رئيسها من قبل المجلس الوطني التركي الكبير، يتمتع بصلاحية تعيين رئيس الوزراء، وبعد مناقشات طويلة، اتخذ الاعضاء قرارا بانتخاب مصطفى كمال باشا رئيسا للجمهورية ، كما اضيفت كلمة (الجمهوري)، الى اسم الحزب وبذلك اصبح يسمى بحزب الشعب الجمهوري[7].

ارتكز البرنامج الاساسي لحزب الشعب الجمهوري على المبادئ الاتاتوركية التي وصف بها نظام تركيا الحديثة ، وهي (الجمهورية، القومية، الشعبية، الدولتية العلمانية ،الانقلابية)

فالجمهورية كنظام حكم يعد هو الامثل لتركيا، والقومية تعني المحافظة على لغة وتراث وتاريخ الامة المرتبط بالروح الاجتماعية والسياسية للشعب التركي،اما الشعبية فيقصد بها، ربط فعاليات ونشاطات الكتل ومصالحها باطار من المساواة، وروح التعاون المشترك، وعدم فسح المجال لاية جهة بتحقيق مصالحها،على حساب جهات وكتل اخرى، في حين ان الدولتية تعني السيطرة المباشرة للدولة على الاقتصاد القومي، لخدمة المصلحة العامة، وترك بقية حلقات الاقتصاد للقطاع الخاص، وتشير العلمانية ابعاد اثر الدين عن امور الدولة، وترى ان فصل الدين عن السياسة، وسيلة رئيسية لتقدم الامة وسموها في كل المجالات، فحين كانت الانقلابية من وجهة نظر حزب الشعب الجمهوري، تعني كل ماقدم من تضحيات، كان من اجل التغيير نحو الافضل، ويتوجب الدفاع عن هذه التغييرات، وعليه فان الانقلابية هي شعار لسمو الامة[8]

اتخذ حزب الشعب الجمهوري شعاراً خاصاً به، تمثل بالشمس التي تنبعث منها ستة اشعه تشير الى المبادىء انفة الذكر، وبات الحزب الاوحد في البلاد ، بالرغم من تأسيس حزب جديد على الساحة التركية وهو الحزب التقدمي الجمهوري[9] والذي اسسه كاظم قره بكر[10] في 17 تشرين الاول 1924 ، بقي حزب الشعب يقدم نفسه على انه الاكثر دولتية وقومية وثورية ، فيما كان حزب التقدم الجمهوري يعطي صورة الحزب اللبرالي المعتدل وحرص على عدم الصدام مع حزب مصطفى كمال الذي بات زعيماً للبلاد دون منازع[11].

يبدو ان حزب التقدم الجمهوري لم يك نداً لحزب الشعب الحاكم ، لاسيما مع التطورات السياسية التي شهدتها تركيا اثر اعلان قانون (استعادة النظام) [12]، والذي جاء على اثر ثورة الشيخ سعيد الكردية[13] في 4 اذار 1925، فصدرت مئات الاحكام بالإعدام دون محاكمة ، وجرى تقييد الصحافة ، وحكم على العشرات من الصحفيين بعقوبات مشددة وصلت الى السجن[14]

من خلال ما تقدم يتضح جلياً ان مصطفى كمال باشا فرَغ الساحة السياسية لحزب واحد تمثل بحزب الشعب والذي اصبح عماداً للسياسية في تركيا، ولم يسمح بظهور أي حزب ينافسه في الحكم، كما انه تنبه لدور الاعلام فعمد على تقيده.

بدأت ملامح التغيرات تظهر على سياسة حزب الشعب في1939، أي بعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك(ابو الاتراك)، اذ برزت فكرة قيام المعارضة في المجلس الوطني الكبير و تم انشاء (الفرقة النيابية المستقلة)،وجاء ذلك كأنتقاد لسياسة الحزب الواحد في السياسية التركية[15].

بقي حزب الشعب المهيمن على الحكم في تركيا دون منافس حتى عام 1945 ،اذ قرر الرئيس عصمت اينوو[16] التخلي عن نظام الحزب الواحد ، و تطبيق نظام تعدد الاحزاب ، لمواكبة التطورات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية ومن اجل مجاراة الاتجاه الغربي بغية الحصول على دعم تلك الدول[17].

المبحث الثاني: قانون تعدد الاحزاب وبداية التنافس الحزبي في تركيا 1946-1960

شهدت المدة اعلاه تطوراً كبيراً على مستوى الحياة الحزبية في تركيا فظهرت احزاب عده منها الحزب الديمقراطي الذي اسس في كانون الثاني عام 1946، حزب جديد تبنته المعارضة في تركيا عرف باسم ((الحزب الديمقراطي)) ، الأمر الذي دفع عصمت إينونو يؤكد أن تأسيس ذلك الحزب جاء ضمن إطار التجربة السياسية الجديدة، التي على الأتراك أن يستوعبوها ، لذلك رحب بتشكيله وأبدى ابتهاجه حينما سجل قادة الحزب الديمقراطي حزبهم في أنقرة ، وبتشكيل الحزب الديمقراطي ، فضلاً عن وجود حزب الشعب الجمهوري ، اصبح المجال مفتوحا في البلاد ، لتشكيل احزاباً اخرى فتشكل الحزب الاشتراكي الذي اسس في إستانبول في 14 أيار عام 1946 ، وحزب العمال والفلاحين الذي اسس في 17 حزيران من العام نفسه ، فضلاً عن تأسيس أحزاب أخرى مثل ((الحزب الديمقراطي الليبرالي)) و((الحزب الديمقراطي الاشتراكي)) ، وهي أحزاب لم يك لها تأثيراً مهماً في الحياة السياسية التركية[18].

اعلن عصمت اينوو عن شرعية التنافس السياسي للأحزاب وذلك في 19 مايس 1946[19]، وبذلك دخلت الاحزاب الى حلبة التنافس الحقيقي من اجل الوصول الى السلطة ، واستخدم كل منهم برامجه واساليبه الخاصة.

كان يجب على الحزب الديمقراطي ان يتخذ وسائل وبرامج تضعه في المقدمة، بمعنى البحث عن تمتين القاعدة الجماهيرية في ضل تلك الظروف.

فاستغل مرحلة تعددية الاحزاب ، واتخذ من الجناح اليميني مصدرا له ، ودعا الى حرية اقتصادية اكبر مما اكسبه دعم البرجوازية التركية ، فضلاً عن ذلك اكد برنامجه على العامل الديني وقيم المجتمع الريفي[20]، وبالرغم من ذلك فأن الحزب الديمقراطي لم يك من حيث تركيبته الاجتماعية مختلفاً عن حزب الشعب الجمهوري فـ(67)% من قادته الممثلين في المجلس الوطني الكبير كانوا من الملاكين ولوجهاء، اما نسبة المثقفين فلم تتجاوز نسبتهم (6)%[21].

ادركت النخبة السياسة الحاكمة في تركيا متمثلة بحزب الشعب زيادة نفوذ الحزب الديمقراطي على المستوى الشعبي ، فعملت على تقديم انتخابات عام 1947 الى عام 1946 ، بغية تفويت الفرصة على الحزب الديمقراطي للقيام بالدعاية الكافية[22].

يبدو ان ذلك التخوف جاء نتيجة لمحاولة الحزب الديمقراطي كسب رجال الدين ، واستغلال العامل الديني الاسلامي والذي يمثل اغلبية الشعب التركي.

كانت التعددية الحزبية فرصة ذهبية للقوى الدينية من اجل التعبير عن نفسها عبر التصويت للحزب الذي ابدا انفتاحاً ملحوظاً على القوى الاسلامية، لم يخفَ ذلك الامر عن حزب الشعب الجمهوري ، فسعى الى التودد لتلك القوى حتى لا يظهر بمظهر العدو لهم ، وحتى لا يخسر معظم اصواتهم ، اذ عمد الى عقد اجتماع لجنة تألفت من 17 عضوا وذلك في 10 شباط 1948، قدم الحزب خلالها مقترحاً يقضي بفتح مدارس(امام – خطيب) بأشراف رئاسة الشؤون الدينية

، واقر القانون الذي يقضي اقامة دورات لإعداد ائمة وخطباء ، وفي كانون الثاني 1949 ، افتتحت اول دورتين، واحدة في انقره ، والثانية في اسطنبول[23].

فاز الحزب الديمقراطي في انتخابات 14 ايار 1950 بنسبة 54% من مجموع الاصوات[24]، وبذلك نجح في ازاحة حزب الشعب الجمهوري الذي كان مهيمناً على دفة الحكم، وكان للبرامج التي اعتمدها الحزب الديمقراطي دوراً هاماً في ذلك ، وفي مقدمتها العامل الديني، وذلك ما تنبه اليه عصمت اينوو ، كما اشرنا، بعد ان حاول احياء ذلك الشعور ، ولكن دون جدوى، اذ مالت الكفه الصالح الحزب الديمقراطي.

يعزى نجاح الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1950، في كونه قدم تنازلات لصالح الدين، ذلك النهج الذي حاولت الاحزاب الاخرى بما فيها حزب الشعب ان تنتهجه ، بيد ان النجاح كان من نصيب الحزب الديمقراطي، وكانت احدى الانجازات التي حققها الحزب ، الموافقة على النداء للصلاة باللغة العربية، كما تم تخفيف الضغط على التعليم الديني، وادرجت المراسيم الدينية في برامج الراديو وانتشرت المنظمات الدينية في انحاء البلاد[25].

والجدير بالذكر ان الساحة السياسية في تركيا لم تك فقط لحزبي الشعب والديمقراطي، اذ كانت هناك عدد من الاحزاب بيد انها لم تك منافساً وندا قوياً لحزبي الشعب والديمقراطي.

ركز قادة الحزب الديمقراطي وعلى رأسهم جلال بيار[26] وعدنان مندريس[27] على اسلوب مغاير للإسلوب الذي اتبعه حزب الشعب، الا وهو تخفيف الضغط على الكرد، الذين عانوا من ضغوطات في عهد مصطفى كمال اتاتورك، وبالرغم من ان الديمقراطيين كانوا في الاصل من الكماليين ، الا انهم وبقدر ما كانوا يمثلون تكتلاً منفصلاً عن حزب الشعب، وعدو بتخفيف الضغوط على الكرد، وتقليل الممارسات القمعية في المناطق الريفية[28]، كما تضمن برنامج الحزب الاهتمام بالنشاط الزراعي، من خلال منح القروض للمزارعين واستصلاحات مساحات واسعة من الاراضي، فضلاً عن مد القرى بالمياه الصالحة للشرب[29] ، مما مكنهم من تحقيق فوزاً ساحقاً في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية[30].

بدأت حكومة الديمقراطيين بعد توطيد حكمها بتغير سياستها ، اذ عمدت الى تقييد حرية الاحزاب الاخرى المنافسة للحزب الديمقراطي ، كما اصدر قانون في 21 تموز 1952 ، يحرم على اساتذة الجامعات التدخل في الشؤون السياسية كما تم العمل على حل الحزب القومي بموجب قرار صادر من محكمة انقرة، فيما تعرض الحزب الشيوعي التركي الى العديد من الاجراءات المقيدة لنشاطه ، فقد امر المجلس الوطني التركي الكبير ، فرض عقوبة الاعدام بحق الافراد المنتمين الى الشيوعية كما رفع الحزب الديمقراطي شعار (كل الخطر آت من اليسار) بهدف مكافحة الشيوعية وتضييق الخناق عليها بتحديد مناطق تجول موظفي سفارات وقنصليات ورعايا الدول الاشتراكية ولا سيما دبلوماسيي الاتحاد السوفياتي ، إذ ان الحكومة رأت في تحركهم خطراً على الامن القومي[31]0

وتجدر الاشارة هنا، الى ان الحزب الديمقراطي لم يغفل عن المؤسسة العسكرية، وحصل على دعم صغار الضباط ، في صراعه على السلطة ضد حزب الشعب الجمهوري، بيد ان امال اولئك الضباط ذهبت سدى، بعد وصول الحزب الى السلطة ففي عام 1954، بدأ بتغيير سياسته الاستيعابية لقيادة الجيش التركي، وانتهج سياسة استهدفت احكام سيطرته على الجيش، واخضاعه لأوامر السلطة السياسية، لم تكتفّ ادارة الحزب الديمقراطي بوضع الجيش تحت السيطرة، بل شرعت بإظهار سلوكيات من شأنها التحقير السافر للجيش، واصرار رئيس الوزراء عدنان مندريس خلا المدة(1954 – 1960) ، على ترديد عبارات من شأنها تحقير الجيش وازدراءه، مثل اطلاقه على الجيش التركي بـ(جيش بطّال غازي) أي انه جيش بدائي وغير نظامي، وقوله :(يمكنني ان ادير الجيش بالضباط الاحتياطيين)[32].

تحدى الحزب الديمقراطي متمثلا بعدنان مندريس النخبة العسكرية، وراهن على عودة الاسلام كأداة سياسية وظفها الحزب في عقد الخمسينيات، ولم يك في الحسبان ان عودة الاسلام بعد سنوات الابعاد، ستكون البداية لان يصبح الاسلام السياسي ، فيما بعد المتغير المعادل للجيش والنخبة العلمانية في سياسة تركيا، وشعر ضباط الجيش ان اولويات الحكم خلال سنوات الحزب الديمقراطي اصبحت في غير صالح الجيش ، مما ادى الى حدوث انقلاب عام 1960[33]، واعدام عدنان مندريس[34].

اصبحت المؤسسة العسكرية بعد ذلك الانقلاب ، هي المراقب المخول عن صحة سير الدول التي تعتمد على سياسة خارجية واحدة يتفق عليها المجتمع التركي، وليست واجهة للصراع الداخلي[35].

وفر انقلاب عام 1960 مناخاً جديداً للتنافس الحزبي من جديد ، خلقته المؤسسة العسكرية بعد تدخلها المباشر لاعادة الامور الى نصابها، و اصدار دستوراً جديداً للبلاد.

المبحث الثالث: التنافس الحزبي فـي تركيا على السلطة 1961 - 1980

عودة حزب الشعب ومنافسة حزب العدالة

انهى انقلاب عام 1960، حكم الحزب الديمقراطي، وشكلت لجنة عرفت بـ(الوحدة الوطنية)، برئاسة قائد القوات البرية والذي اصبح رئيساً للجمهورية وللحكومة، حتى اجريت انتخابات جديدة للبلاد في 15 تشرين الاول 1961، وفق دستور جديد عرف بدستور 1961[36] ، تم اعداده بفلسفة ورؤى جديدة، وصدر بعد الاستفتاء عليه، وجرى تقديم رئيس الوزراء عدنان مندريس وبعض اعضاء الحزب الديمقراطي للمحكمة التي ادانتهم، فتم تنفيذ حكم الاعدام بحقه[37]0

يبدو ان العامل الديني والذي كان من اهم برامج الحزب الديمقراطي لم يك كافياً لبقاءه على دفة الحكم في تركيا اكثر من عشر سنوات، بسبب تفوق عامل مهم وهو عامل العسكر والمؤسسة العسكرية التي اهملت خلال تلك المدة، ولتي كان عليه ان يوليها شئياً من اهتماماته0

اعاد الجيش السلطة للمدنيين ، وبرز الى الساحة التركية حزباً جديداً باسم(حزب العدالة) والذي اسس عام 1961، فكان امتداداً للحزب الديمقراطي، واصبح زعيمه سليمان ديميريل[38] رئيساً للوزراء فيما بعد، ليصبح رمزاً من رموز النظام الحزبي في السياسة التركية[39]0

اكد حزب العدالة في برنامجه السياسي، على مهاجمة أي نوع من انواع النظرية اليسارية، واكد على المساندة المستمرة لإجراءات الامن الاجتماعي، ووضع نصب عينه تحديث الطرق الزراعية، واوعد بتوزيع اراضي الدولة على الفلاحين المحرومين منها[40]0

انتعشت امال حزب الشعب الجمهوري من جديد، بالرغم من تقييد الاحزاب في تلك المرحلة بموجب ميثاق اجبرتهم اللجنة الوطنية على توقيعه والذي نص على عدم تناول الانقلاب او محاكمات السياسيين الديمقراطيين السابقين في حملاتهم الانتخابية[41]0

وتجدر الاشارة هنا، الى ان حزب العدالة جاء كوريث للحزب الديمقراطي، اما بقية الاحزاب متمثلة بـ(حزب تركيا الجديدة و حزب الفلاحين الوطني الجمهوري) ، فاعتمدت على افكار الانقلابين نفسها وهي سيطرة الدولة على الدين ، لمنع استغلاله من جانب الاتجاهات المتطرفة المعادية للأفكار الكمالية[42]0

اشترك حزب العدالة في انتخابات عام 1961، وكان منافساً قوياً لحزب الشعب [43] وجاءت النتائج كما يأتي:[44]

(نتائج انتخابات عام 1961)

ت	الحزب	عدد المقاعد في المجلس الوطني الكبير
1	حزب الشعب الجمهوري	173
2	حزب العدالة	158
3	حزب تركيا الجديدة	65
4	حزب الفلاحين الجمهورين	54

دعا حزب العدالة بعد تحقيقه نتائج جيدة في الانتخابات ، الى خلق نظاماً سياسياً شبيه بأنظمة الحكم في الدول الغربية التي تقوم على النظام النيابي التمثيلي والحرية الاقتصادية فهو حزب يميني معتدل ، يجمع في الوقت نفسه بين القومية والدين ويرفع شعار ومبادئ اتاتورك ، فرفع شعار العلمانية من دون اغفال الدين ، وعدّ التدين حقاً من حقوق الناس ، وان العلمانية لا تعني الالحاد ، كما أسهم الحزب بين عامي(1963-1964)، بأنشاء المساجد واقامة الصلاة وشعائر الدين باللغة العربية، بيد انه اتخذ موقفاً مناهضا لشيوعية[45].

وبالعودة الى ما ذكر في اعلاه، نلاحظ ان حزب العدالة ، حاول ان يسمك العصا من الوسط، فيما يخص الدين والعلمانية، فضلاً عن بقاء الولاء للغرب0

تمكن حزب العدالة من الوصول الى دفة الحكم بعد فوره في انتخابات عام 1965 ، وأصبح سليمان ديميرل رئيساً للوزراء، وكان للقاعدة الجماهيرية الدينية دوراً مهماً في فوز الحزب ولوصول الى السلطة[46].

سعى حزب العدالة الى كسب تأييد العسكر ومولاتهم لو ضمنياً، من خلال فتح المجال اماهم للمساهمة مالياً ضمن المشروعات الاقتصادية الكبيرة، لتحسين اوضاعهم المعاشية عن طريق انشاء صندوق المعاشات، والذي تتم استثمار الاموال المودعة فيه في بعض المشاريع التجارية، مما شجعهم على ممارسة الاعمال التجارية بالتعاون مع كبار الصناعيين في اسطنبول[47].

ويبدو ان حزب العدالة، اتخذ من ذلك الاجراء كوسيلة لإشغال العسكر عن متابعة النظام السياسي ، مستفيداً من درس انقلاب عام 1960 .

استمرت سيطرة الحزب على الحكم في تركيا ، اذ تمكن من الفوز في انتخابات عام 1969، وقدم سليمان ديميريل برنامج حكومته للمجلس الوطني الكبير ، والتي اغفل فيها عن معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، التي عانت منها البلاد، اذ اجتاحت التظاهرات المناطق الجنوبية والشرقية من البلاد ذات الاغلبية الكردية بسبب اهمال الحكومة لهم[48]، مما حدا بالأحزاب السياسية المعارضة استغلال ذلك الامر ، فبدأت توجه الاتهامات الى الحكومة، كما اسهمت عمليات التفجير في المنشآت النفطية وحوادث الاغتيال السياسي في تفاقم الاوضاع الداخلية في تركيا[49]، فكان من المؤكد ان تصب تلك التطورات في صالح الاحزاب المنافسة في الحكم او المعارضة للحزب الحاكم ولحكومته.

كان حزب الحركة القومي من بين الاحزاب التي اشتركت في تلك الانتخابات ومع انه حصل على مقعد واحد فقط بيد انه كان حزباً مؤثراً في الحياة الحزبية التركية ، اذ جاء في برنامجه الانتخابي انه لا يرى العلمانية ضد الدين ، وان الاسلام في نظر الحزب من الاخلاق التركية، وفي ذات الوقت رفض الحزب استغلال الدين لاغرض سياسية ، وانهم يحثون اتباعهم على التمسك بالعبادات والطقوس ، واوكل تنظيمات الحياة الاخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الى الى الحزب فهو من يقررها ولا علاقة لها بالإسلام وفق نظرهم[50] .

عجزت حكومة سليمان ديميرل عن حل المشاكل التي عصفت بالبلاد[51] ، فتدخل الجيش عام 1971، لإقصاء رئيس الوزراء سليمان ديميرل ، والعمل على ايجاد حكومة جديدة قوية لا تسير باتجاهات حزبية، لتنفيذ اصلاحات جدية في بناء تركيا، فاستقالت حكومة ديميرل في 12 اذار 1971 ، بموجب مذكرة قدمها قادة الجيش للحكومة والتي عرف بـ(انقلاب المذكرة) [52]، لانه جاء خالياً من أي تدخل عسكري مسلح[53].

شكلت قيادة الجيش حكومة مدنية بإشراف مباشر منها ، وخلال تلك المدة اقدمت المؤسسة العسكرية على جملة من الإجراءات ، منها منع الاضطرابات ، وحل بعض الاحزاب مثل حزب النظام الوطني[54] في مايس عام 1971 ، وحزب العمل[55] في تموز من العام ذاته ، وفي عام

1973، انتهت الوصاية العسكرية ، وحدد تشرين الاول 1973 موعداً لإجراء الانتخابات ، فاتجهت الاحزاب السياسية الى الاعلان عن برامجها الانتخابية[56]، وجاءت النتائج الانتخابية على الشكل الاتي:[57].

(نتائج انتخابات عام 1973)

ت	الحزب	عدد المقاعد
1	حزب الشعب الجمهوري	186
2	العدالـة	149
3	السلامة الوطني	48
4	الحزب الديمقراطي	45
5	الثقة الجمهوري	13
6	الحركة القومية	3
7	الوحدة التركي	1
8	المستقلين	5
9	المجموع	450

تأسيساً على تلك النتائج شكل حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني حكومة ائتلافية ، بيد ان تلك الحكومة لم تصمد طويلاً ، اذ سرعان ما استقالت فشكل سليمان ديميريل حكومة الوحدة الوطنية الاولى بالائتلاف مع حزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومي واستمرت حتى انتخابات عام 1977 ، ولم يمثل ذلك الائتلاف وحدة سياسية بين تلك الاحزاب بل جاء على اساس تفتيت واقتسام السلطة، فحزب الحركة القومي الذي لم يحصل الا على خمسة اعضاء في المجلس الوطني الكبير حصل على ثلاثة مناصب وزارية ، وذلك يدل على امتلاك الحزب القدرة العالية بالتوظيف ، واخذ يحتل المواقع الهامة داخل جهاز الدولة ، وبموافقة حزب العدالة[58]، وبذلك استطاع سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة من جمع الاحزاب اليمينية في حكومة ائتلافية واحدة .

ومع استمرار الازمة الاقتصادية والسياسية وتصاعد موجات العنف والاغتيال لعدد من ليساريين اللبراليين ، ومذبحة مراش ضد العلوين عام 1979 والتي اسفرت عن مقتل 100 شخص ، استقال عدد من نواب الائتلاف من حزب سليمان ديميرل ، فتم السماح لبولنت اجاويد[59] من تشكيل حكومة بهدف احداث تغيراً في الاوضاع المضطربة ، بيد ان بولنت اجاويد عجز هو الاخر من ايجاد حلاً للازمة التي عصفت بالبلاد ، وازاء فشل الاحزاب في التوصل لصيغة تفاهم للإخراج البلد من ازمته تدخل العسكر مرة اخرى في انقلاب عام 1980[60]، وسيطر على السلطة في 12 ايلول عام 1980 ، واطلقت الاوامر الاعتقال عدداً من السياسيين ومن بينهم سليمان ديميرل وبولنت اجاويد ونجم الدين واربكان[61]، وبمتابعة من العسكر انفسهم[62].

المبحث الرابع: تطور التنافس الحزبي في تركيا 1981 - 2002

اولا: حزب الرفاه

كان انقلاب 12 ايلول 1980، بمثابة الضربة القاصمة للأحزاب السياسية في تركيا[63] ، اذ تم حظر العمل الحزبي ولم يسمح لها بمزاولة نشاطها حتى عام 1983[64].

خضعت تركيا الى سيطرة الجيش على السلطة خلا المدة(1980-1983)، وما ان سيطر العسكر على السلطة حتى توقفت الاغتيالات ، والاشتباكات المسلحة، واخذ الناس يشعرون بشيء من الامن، وقوبل ذلك بتأييد داخلي و خارجي ، لاسيما من جانب الولايات المتحدة الامريكية التي عدت استيلاء الجيش على السلطة ، ردة فعل على انهيار النظام وتفشي الارهاب[65].

ويبدو ان الانفتاح السياسي بعد اقرار قانون تعددية الاحزاب ، ومن ثم التنافس الحزبي من اجل الوصل للسلطة ، هو من تسبب في تفاقم الاوضاع الداخلية ، وادى الى تدخل المؤسسة العسكرية المتابعة للأحداث اكثر من مرة من اجل ارجاع الاوضاع الى حالتها الطبيعيه.

وجهت الحكومة العسكرية بقيادة كنعان ايفرن[66] انتقاداً لاذعاً لسياسة الاحزاب السياسية في تركيا اذ قال" اننا قمنا بتنظيف قذاراتهم ، ولهذا لن نسمح لهم بإعادة هذه القذارة مرة اخرى"[67]، لذلك تم وضع شروطاً جديده لمشاركة الاحزاب في الانتخابات ،اذ لا يحق لاي حزب الدخول في البرلمان الا بعد ان يحصل على 10% على الاقل من مجموع الاصوات، وان يكون تنظيم الحزب في 24 محافظة من اصل 67، فضلاً عن وجود 30 عضواً مجازاً ، وعدم السماح للسياسيين القدامى بتأسيس او ادارة أي حزباً سياسياً اخر، ومنعهم من الترشيح الا بعد عشر سنوات ، وتكون الموافقة على تأسيس الحزب بيد مجلس الامن القومي[68]، كان من الطبيعي ان تؤثر تلك الشروط على تنافس الاحزاب الساعية للمشاركة في الانتخابات كونها البوابة الرئيسة للوصول الى السلطة.

ظهر الى الساحة السياسية في تركيا ، خمسة عشر حزباً وتم السماح لثلاثة منها فقط للمشاركة في الانتخابات[69].

وفرت تلك الاجراءات، لاسيما اعتقال زعماء السلطة والمعارضة بمن فيهم بولنت اجاويد وسليمان ديميرل ونجم الدين اربكان ووضعهم قيد الاقامة الجبرية، ثم حضّر نشاط الاحزاب اليسارية ، وختم مقارها بالشمع الاحمر ، الظروف المناسبة لظهور زعامة جديدة قادرة على كسب ثقة العسكر ، تمثلت بشخصية توكورت اوزال[70] الذي كسب ثقة قادة الانقلاب وشكل حزبه حزب الوطن الام عام 1982 ، مستغلاً القيود التي فرضت على الزعماء السياسيين الاخرين وشارك انتخابات عام 1983[71]، الى جانب الحزب الديمقراطي الوطني والحزب الشعبي، والتي انطبقت عليها الشروط الانفة الذكر، وحقق فوزاً كبيراً ، اذ حصل على 211 مقعد ، فيما حصل الحزب الشعبي على 117 مقعد، اما الحزب الديمقراطي الوطني فحصل 71 مقعداً ، وكان واضحاً ان حزب الوطن استغل القواعد الجماهيرية للأحزاب المنحلة قبل الانقلاب والتي لم

تستطع الاحزاب الجديدة استغلالها بشكل المطلوب، فضلاً عن القاعدة الاسلامية من جماهير حزب السلامة الوطني[72].

استطاع نجم الدين اربكان عام 1987 ، من استعادة حقوقه السياسية وتمكن من رئاسة حزب الرفاه[73] ، وبين في حديث له " اننا لسنا حزباً سياسياً ، لكننا حركة" ومفهوم الحركة هنا يعني ايديولوجية ومنطلقات فكرية اشمل من مجرد العمل السياسي وابقى منه، والحركة الاجتماعية التي قصدها اربكان هنا هي حركة (الملي جورس)(milli gorus) وتعني الرأي الوطني[74].

يبدو ان نجم الدين اربكان اراد التركيز على الخط الاسلامي المعتدل والهادف كي يكون منهجاً واسلوباً ينتهجه حزب الرفاه.

يتضح ذلك ، من خلال استخدامه للكلمات ذات الدلالات الدينية ، اذ انه يصف الاهتمام بالإسلام والاديان الاخرى في نفس المستوى ، ويذكر قوله تعالى (لا اكره في الدين) ، ويصف اربكان حزب الرفاه على انه ليس حزباً للممنوعات ، بل حزباً لاسعاد الشعب التركي ، وان الكمالية كأيديولوجية لم تك في عهد اتاتورك بل بعده[75].

كان لتلك البرامج دوراً مهماً في ايصال حزب الرفاه الى الحكم ، اذ فاز في انتخابات عام 1995، والتي جرت في 24 كانون الاول 1995، وتقدم على باقي الاحزاب المشاركة فيها وكما مبين في الجدول ادناه[76].

ت	الحزب	عدد المقاعد في المجلس الوطني الكبير
1	حزب الرفاه	158
2	حزب الطريق الصحيح	135
3	حزب الوطن الام	132
4	حزب اليسار اليمقراطي	76
5	الحزب الشعبي الجمهوري	49

بذل نجم الدين اربكان دوراً كبيراً في الحملة الانتخابية للحزب ، اذ كان يتنقل بطائرة هليكوبتر في مدينتين او ثلاثة يومياً ، فكانت حملته الانتخابية من اقوى الحملات التي شهدتها تلك الانتخابات[77].

شكل حزب الرفاه بعد فوزه في الانتخابات اعلاه ، حكومة ائتلافية مع حزب الطريق الصحيح[78]، برئاسة طانسو تشلير[79] ، والتي اصبحت نائباً لرئيس الحكومة نجم الدين اربكان[80].

بقي حزب الرفاه على دفة الحكم حتى عام 1997، اذ بدأت المواجهات بين العسكر واربكان، والتي تمثلت بحادثة سنجان[81]، التي ادت الى تأزم العلاقه بين الحكومة والعسكر، فقام الاخير بانقلاب اطلق عليه (الانقلاب الهادىء) [82] في 28 شباط 1997[83]، والذي استغل من قبل

الاحزاب العلمانية المعارضة فوجدت به فرصة ثمينة توصلها الى الحكم، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه.

ثانياً: حزب اليسار الديمقراطي

سعى كل من حزب الوطن الام بزعامة مسعود يلماز[84] ، وحزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت اجاويد ، وحزب الشعب الجمهوري بزعامة دينزل بايكال[85]، الى دعم الجيش من اجل افشال حكومة اربكان واسقاطها، واستخدمت تلك الاحزاب شتى الوسائل منها البرلمان، والصحافة من اجل ذلك ، واتهموا حزب الرفاه بتلقيه هبات مالية من جمعية الدعوة للإسلام الليبية بهدف دعم نشاطات الحزب السياسية[86].

يبدو ان تلك الحملة التي شنتها احزاب المعارضة العلمانية كان الهدف منها اظهار حزب الرفاه على انه حزبا اسلامياً بامتياز ولا يمت للعلمانية الاتاتوركية باي صلة ، وبالتالي فان ذلك خروجاً عن مبادى اتاتورك.

استقالت حكومة نجم الدين اربكان في 18 حزيران 1997، وكان للمؤسسة العسكرية دوراً واضحاً في تعجيل تلك الاستقالة ، ومن ثم تحطيم حزب الرفاه وابعاده عن السلطة في تركيا[87]0

وفرت تلك التطورات التي شهدتها الساحة السياسية في تركيا، المناخ الملائم لبروز نشاط حزب منافس على السلطة، تمثل بحزب اليسار الديمقراطي والذي تزعمه بولنت اجاويد، وتلقى الاخير دعوات من اجل العودة لرئاسة حزب الشعب الجمهوري والذي كان ضمن اعضاءه، بيد انه اشترط لقاء قبول تلك الدعوة ، تأسيس حزب الشعب الديمقراطي على نفس الاساس الذي اسس عليه حزب اليسار الديمقراطي، فلم يتلق ذلك الطلب استجابة من لدن اعضاء حزب الشعب الجمهوري[88].

يبدو ان بولنت اجاويد اراد الدخول الى معترك السياسة والانتخابات بحزب بعيد عن التجارب السابقة، حتى يضمن الفوز فيها ، ومن ثم الوصول الى السلطة وتطبيق برنامجه.

اعلن بولنت اجاويد عن توجهات حزبه، وبين انها لا تنسجم مع توجهات بعض الدول الاجنبية ، وان نهج الحزب هو نهج ديمقراطي يسعى من اجل تحديث تركيا وترشيح النظام العلماني فيها القائم على احترام الدين والمذهب والمعتقد ، بشرط عدم توظيف الدين في المجال السياسي، واشترك في انتخابات عام 1999، وتمكن من الفوز فيها ، وشكل حكومة برئاسته مع كل من حزب الحركة القومية برئاسة دولة بهجلي، وحزب الوطن الام برئاسة مسعود يلماز ، بعد ان جاءت نتائج الانتخابات كما مبين في ادناه:[89]

(نتائج انتخابات عام 1999)

ت	الحزب	عدد المقاعد
1	حزب اليسار الديمقراطي	136

2	حزب الحركة القومية	129
3	حزب الوطن الام	111

شهدت تركيا عام 2001 ، ازمة اقتصادية، اذ هبطت الليرة بنسبة 40%، مما تسبب باندلاع مظاهرات جابت شواع تركيا ، انعكست تلك الاحداث سلباً على حكومة بولند اجاويد وحزبة ، فحاول ان يبحث عن حل لتلك الازمة، فاتصل برئيس البنك الدولي في واشنطن، فاشار اليه الاخير بان يتصل بالخبير الاقتصادي ذو الاصول التركية (كمال درويش)، لم يستفسر اجاويد عن سبب اعطاءه ذلك الاسم والذي كان يحمل هويه يسارية ديمقراطية، عندئذ بدأت الصحف التركية ومنها صحيفة (جمهوريت) تتناول اخبار مفادها تدخلات خارجية ، لا سيما من جانب الولايات المتحدة في الشأن التركي، فاصبحت حكومة اجاويد محط انتقاد الرأى العام، واعترف اجاويت ان دعوته لكمال درويش كانت خاطئة[90] ، وتزايد النقد الموجه لحكومة اجاويت وقدم استقالته من الحزب ومن ثم من المنصب في 8 تموز 2002 ، وتراجعت بعد ذلك شعبية الحزب وبدأ نشاطه بالانحسار[91].

ثالثاً: حزب العدالة والتنمية

تراجع حزب اليسار بشكل واضح ومع تراجعه بدأ نشاط حزب العدالة والتنمية الذي اسسه كل من رجب طيب اردوغان[92] بمعية صديقه المقرب عبدالله غُل[93] في 14 اب 2001[94]0

اتبع حزب العدالة والتنمية اسلوباً مختلفاً عن بقية الاحزاب، وذلك ما تميز به الحزب، وهو تجديد الدماء ،أذ لا يجوز لشخص واحد ان يرأس الحزب لأكثر من خمسة دورات، من جانب اخر اعتمد على قاعدته الشعبية التي تمثلت باتجاهين وهما[95]:

1- النقشبندية وهي اوسع واقوى الطرق الصوفية ، وكانت تمثل المدد الشعبي لكل الاحزاب الاسلامية.
2- جماعة الخدمة وهي تنظيم دعوي يشبه في وجهه المعلن جماعات الدعوة والتبليغ في العالم الاسلامي ، التي لا تهتم بالسياسة، اعتمد على اعضاء نافذين في مؤسسات الدولة التركية وتزعمها فتح الله غولن[96] ، وكانت بمثابة شبكة اعلامية داخل تركيا وخارجها.

تجدر الاشارة هنا، الى ان حزب العدالة والتنمية جاء من رحم حزب اسس بإشعار من نجم الدين اربكان وهو حزب الفضيلة والذي حُل عام 1998، بيد ان حزب العدالة والتنمية رفض ما وصفه بتسلط اربكان، وانتقد اخفاقاته في الحكومة السابقة وادان استخدامه للخطاب الاسلامي الموجه، الذي اعطى المسوغ القانوني لحظر الحزب ، وان فشل حزب الرفاه هو ليس تدخل العسكر فقط ، بل بسبب رؤيته المغلقة للشعب التركي[97].

يبدو ان زعماء حزب العدالة والتنمية، ارادوا اضفاء طابعاً جديداً لحزبهم، يميزه عن الحزب الذي كانوا موالين له، واظهاره بمظهر جديد، وحلة جديدة تؤهله للدخول الى المعترك السياسي والمنافسة الانتخابية، محاولين بذلك جعل الديمقراطية مفهوم وثقافة لدى الشعب التركي .

حقق حزب العدالة والتنمية مبتغاه ووصل الى السلطة عام 2002، وبدأ بفتح افاق جديدة للعلاقات التركية العربية، والتركية السورية، وانعكس ذلك بشكل ايجابي على الاقتصاد التركي الذي كان يعاني خلال تلك المدة، وبدا الحزب ينتهج سياسية جديدة، اذ رفض الاشتراك في الحرب التي اعلنتها الولايات المتحدة الأميركة على العراق، مما قربه اكثر من سورية الجارة المهمة بالنسبة له ونما الاقتصاد التركي ووقعت اتفاقية اقامة تجارة حرة بين البلدين[98].

نجح حزب العدالة والتنمية في مسألة الخطاب السياسي ،لاسيما انه في حالة تنافس مع حزب الشعب الجمهوري داخل الاوساط العلمانية ، كما نجح في اظهار نفسه كحزب ديمقراطي ، بالرغم من محاولات الاحزاب اليسارية على اظهاره حزباً اسلامياً متشدداً ضد الحرية والعلمانية[99].

نجح حزب العدالة والتنمية ازالة المخاوف التي حفت بالساحة السياسية في تركيا حول امكانية حزب العدالة والتنمية من نغير الاسس التي يقوم عليها النظام السياسي في تركيا، لكن اردوغان اكد على الالتزام بالنظام العلماني حسب ما نص علية دستور الجمهورية[100].

وبتتبع السياسة التركية نلاحظ عودة هيمنه الحزب الواحد من جديد ، ويمكن ان نعد حزب العدالة والتنمية الحزب الثاني الذي اعاد الهيمنة الحزبية على الحياة السياسية في تركيا، فلم تبرز احزاب منافسة لحزب العدالة والتمنية.

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال ما تم ذكره توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات، ويمكن اجمالها في مايأتي:

1. ان المبادئ الاتاتوركية كانت ضابطاً لسلوكيات الاحزاب السياسية في تركيا، وكان الخروج عنها يعني خروج الحزب من العملية السياسية.
2. يمكن اجمال الحياة الحزبية في مرحلتين مرحلة الحزب الواحد والتي امتدت من عام 1923 حتى عام 1946 ، ومرحلة تعددية الاحزاب.
3. ان مرحلة تعددية الاحزاب لم يك نابعاً من قناعات شخصية، بل جاء نتيجة للضغوط الخارجية في اعقاب الحرب العالمية الثانية.
4. كان للمؤسسة العسكرية الدور الابرز في مراقبة الاحزاب السياسية ، وكانت لا تتردد في التدخل اذا ما رأت الحزب الحاكم يحيد عن العملية السياسية او يخالف المبادئ الاتاتوركية.

الهوامش:

([1]) منتصر مجيد حميد ، الظاهرة الحزبية والاستقرار السياسي في تركيا ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ،العدد 25 ، 2012 ، ص302

([2]) معاهدة لوزان : معاهدة وقعت بين الحلفاء وتركيا في 24 تموز 1923، والتي حلت محل اتفاقية سيفر و ناقشت المسائل الاقتصادية والمالية والقانونية ، وتم تحديد وضع المضائق دولياً، كما حددت بموجب تلك المعاهدة حدود تركيا الاوربية ، وتنازلت تركيا ان ادعاء أي حق لها في العراق0 للمزيد ينظر: خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا ، ط2 ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2015 ، ص252 – 253

([3]) مصطفى كمال باشا : ولد في سلانيك 1880 ، والده من اصل الباني وامه تركية الاصل، عمل ضابطاً في الجيش العثماني، ادى دوراً بارزاً في حروب الاستقلال وتحرير البلاد يعد من اهم رجال الدولة في القرن العشرين والمؤسس الحقيقي للجمهورية التركية، التحق بالمدرسة الحربية عام 1893، التحق بالكلية الحربية1899، وتخرج منها1905، عين بمنصب رئاسة اركان الفرقة 38 توفي عام 1938 للمزيد ينظر: اندرو مانجو ، اتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة، ترجمة: عمر سعيد الايوبي، دائرة الثقافة ، ابو ظبي، ص 9- 10

([4]) جريبي نسيبة ، مصطفى كمال اتاتورك ودوره في الحركة الوطنية التركية1881 – 1938 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة 8 مايو، قالمة ، (الجزائر)،2017 ، ص 59

([5]) جمعية الدفاع عن الحقوق : سميت باسم جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول الروميلي ، اسست في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، وكان لها دوراً مهماً في خدمة القضية الوطنية التركية عام 1919، خلال المرحلة الاولى من اجل تحرير الاراضي التركية0 للمزيد ينظر: خضير البديري، المصدر السابق ، ص 254

([6]) احمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، دار زهران للطباعة والنشر ، عمان ،2011 ، ص2100

([7]) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق ، موقف الاحزاب السياسية التركية من قضايا المشرق العربي1945- 1974، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية،2008 ، ص9

([8]) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص 11 – 12

([9]) الحزب التقدمي الجمهوري : حزب اسسه كاظم قره ، بعد انفصاله عن مصطفى كمال باشا في 17 تشرين الاول 1924 ، وسرعان ما تم اغلاقه بقرار جمهوري بذريعه تدهور الاوضاع الامنية0 للمزيد ينظر: مجلة ترك بريس الالكترونية: الموقع الالكتروني:

http://www.turkpress.co/node Accessed in 29-12-2020. /

([10]) كاظم قره بكر: ولد عام 1882 ، وهو ابن باشا عثماني، تخرج من الاكاديمية العسكرية عام 1905، التحق بالجنة الاتحاد والترقي في ادرنه عام 1907، كان قائداً للجيش التاسع في شرق الاناضول عام 1919، توفي عام 1946 0 للمزيد ينظر: اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث ، ترجمة: عبد اللطيف حارس، دار المدار الاسلامي ، بيروت ، 2013 ، ص521

(11) رواء جاسم لطيف السعدي، حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الآداب والعلوم ، 2010 ، ص22

(12) استعادة النظام او حفظ النظام وهو اسلوب استخدمته الحكومة التركية عام 1925، ضد التمرد الذي قام به الكرد. للمزيد ينظر: هنري باركي واخرون، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة هه فال، اربيل ، 2007 ، ص210

(13) ثورة الشيخ سعيد: حركة ثورية قام بها الشيخ سعيد بيران عام 1925، في مناطق ديار بكر وما حولها، وكان سببها المطالبة بالحقوق الكردية المسلوبة، وتم قمع تلك الثورة بالقوة التي ادت الى تدمير الكثير من المنازل الكردية0 للمزيد ينظر: عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، المؤسسة العربية للدرسات والنشر، بيروت، 1984 ، ص 22 .

(14) رواء جاسم لطيف السعدي، المصدر نفسه ، ص22 .

(15) احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945 – 1980 ،جامعة بغداد ، 1989 ، ص13 .

(16) عصمت اينوو: ولد في 24 ايلول 1884 ، في ازمير، في عام 1895 ، اتم دراسته الابتدائية ، انضم الى الكلية الحربية عام 1900، تخرج منها 1903 برتبة ملازم ثان ، اصبح رئيسا للجمهورية التركية عام 1938، توفي عام 1973 0 للمزيد ينظر: علاء طه ياسين ، عصمت اينوو ودوره السياسي في تركيا 1884 – 1973 ، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، 2006 ، ص 8 – 11 ، ص183 .

(17) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا(1960-1980) دارسة تاريخة ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية،2002 ، ص8 0

(18) علاء طه ياسين، المصدر السابق ، ص160 .

(19) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق ، ص29

(20) منتصر مجيد حميد، المصدر السابق ، ص320

(21) علي عبد الواحد حسون، حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الاقليمية و الدولية من الانقلاب العسكري في عام 1980 ، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد8 ، العدد 2 ، 2010 ، ص 198

(22) المصدر نفسه، ص 199 .

(23) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت، 1998 ، ص 153 .

(24) حميد بوزر رسلان،، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة: حسين عمر ، المركز الثقافي العربي، ابو ظبي ، 2009 ، ص 73 .

(25) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق ، ص51- 52 .

(26) جلال بيار : ولد عام 1884، وهو ابن احد المهاجرين من بلغاريا، احترف العمل المصرفي، عمل في بنك الشرق الالماني، التحق بالجنة الاتحاد والترقي عام 1907 ، اصبح نائباً في اخر برلمان عثماني عام 1919، وهو ثالث رئيس لجمهورية تركية، توفي عام 1987 . للمزيد ينظر: اريك زوركر، المصدر السابق، ص512 .

(27) عدنان مندريس : ولد في مدينة آيدن في عام 1899، درس الحقوق في انقرة ، شارك في المعارضة السياسية ،ومارس العمل السياسي وهو في الحادية والثلاثين من العمر ، انضم الى حزب الشعب الجمهوري إذ انتخب نائباً عن مقاطعة ايدن وبقي في صفوف حزب الشعب حتى عام 1945، اذ طرد منه ، ويعد من مؤسسي

الحزب الديمقراطي ، و كان يتمتع بشخصية فائقة ويتميز بذكاء حاد مع الفهم العميق و فهم= =فلسفة الشعب التركي ولا سيما الفلاح التركي ، ويمتلك خصائص قيادية ، اصبح مندريس رئيساً للوزراء بعد فوز الحزب الديمقراطي عام 1950 حكم عليه بالاعدام بعد انقلاب 27 آيار 1960 حيث نفذ فيه الحكم عام 1961 . للمزيد من التفاصيل ينظر: نوال عبد الجبار سلطان، التطورات السياسية الداخلية في تركيا(1960 – 1980)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية، 2002 ، ص14

([28]) هنري باركي، المصدر السابق ، ص 25 .

([29])احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، المصدر السابق ، ص252 .

([30]) هنري باركي، المصدر نفسه ، ص 25 .

([31]) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر نفسه ، ص25 .

([32]) مقتبس عن : طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا(من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر)، ط2، دار النهضة، مصر، 2013 ، ص71 – 72 .

([33]) انقلاب عام 1960 : انقلاب قامت به القوات البرية، بقيادة الجنرال كورسيل، فجر يوم 27 ايار 1960، وشكل لجنة الوحدة الوطنية واصبح كورسيل رئيساً لها0 للمزيد ينظر: خلود عبد اللطيف عبد الوهاب وعطارد عبد الامير حوشان، انقلاب 27 ايار 1960 ونهاية حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، العدد 17، كانون الاول 2014 ، ص157 .

([34]) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، دار الشروق ، القاهرة ، 1999 ، ص 17 .

([35]) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، الصراع بين اليمين واليسار في تركيا وانعكاساته على سياستها الخارجية 1960- 1971، مجلة كلية التربية الاساسية، ، الجامعة المستنصرية ، العدد 71 ، 2011، ص29 .

([36]) دستور عام 1961: دستور اعد بعد انقلاب عام 1961 ، من قبل قبل مجموعة من الاساتذه الجامعيين والقضاة، واحتوى على 157 مادة قانونية، حدد شكل الدولة على انها دولة ديمقراطية علمانية واجتماعية ولغتها الرسمية هي التركية . للمزيد ينظر: مصطفى الزين، ذئب الاناضول، رياض الريس للطباعة والنشر، لندن،1991 ، ص 341 .

([37]) ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص75 .

([38]) سليمان ديميرل: ولد عام 1924 في اتاابي، دخل الساحة السياسية واسس احزاب عدة ومنها حزب العدالة، شغل منصب رئاسة الوزراء في تركيا ، واصبح رئيساً لها خلال المدة(1993-2000)، توفي عام 2015 . للمزيد ينظر: منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة الى الحداثة من اتاتورك الى اردوغان، دار الكتاب العربي،دمشق،2013، ص157 .

([39]) منال الصالح ، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969 – 1997 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2012 ، ص44 -45 .

([40]) احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق، ص178 .

([41]) اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث ، ترجمة: عبد اللطيف حارس، دار المدار الاسلامي ، بيروت ، 2013 ، ص354

([42]) منال الصالح ، المصدر نفسه، ص43 .

([43]) رواء جاسم لطيف السعدي، المصدر السابق، ص25 .
([44]) منال الصالح ، المصدر نفسه، ص43 .
([45]) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص69 0.
([46]) احمد سلمان محمد ، النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (62)، د0ت ، ص4 ؛ احمد نوري النعيمي، التعدد الحزبي في تركيا ، ص191 – 192 .
([47]) منال الصالح ، المصدر السابق ، ص60 .
([48]) غازي فيصل غدير، مواقف الحكومة التركية بشأن السألة الكردية(1923 – 2013)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد(46)، د0ت ، ص 7 .
([49]) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص107 0.
([50]) هزبر حسن شالوخ ، حزب الحركة القومي واثره في السياسة التركية 1969 – 1980 ، مجلة اوروك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، ج3 ، العدد (32)، كانون الثاني 2019 ، ص 120
([51]) فراس صالح خضر الجبوري ، برنامج الاصلاح الاقتصادي واثره على تركيا(1980 – 1983)، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية ، د0م ، العدد(37) ، 2018 ، ص71 0.
([52]) انقلاب المذكرة : هي مذكرة خطية قدمت من قبل قيادة الجيش التركي في 12 اذار 1971، الى رئيس الوزراء، دعته فيها الى اجراء اصلاحات سريعة من اجل القضاء الى الفوضى والاضطرابات، والا سيتدخل الجيش ويتولى مقاليد الحكم في البلاد0 للمزيد ينظر: نور اجقو، الانقلابات العسكرية في تركيا(1960 – 1980) الاسباب والنتائج، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر،2016 ، ص81 .
([53]) فراس صالح خضر الجبوري ، برنامج الاصلاح الاقتصادي واثره على تركيا(1980 – 1983)، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية ، د0م ، العدد(37) ، 2018 ، ص71 .
([54]) حزب النظام الوطني: اول حزب اسلامي سياسي في تركيا، اسسه نجم الدين اربكان في 26 كانون الثاني 1970، واكد الحزب في برنامجه على الماضي الاسلامي لتركيا0 للمزيد ينظر: خالد عبد الوهاب، المصدر السابق ، ص42
([55]) حزب العمل: حزب اسس في عام 1960، بعد انتشار الحركات اليسارية في تركيا، ونجح من خلاله الاكراد من الاشتراك في المجلس الوطني الكبير. للمزيد ينظر: هنري باركي واخرون، المصدر السابق، 25- 26 .
([56]) هزبر حسن شالوخ ، المصدر السابق ، 121 .
([57]) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق ، 125 .
([58]) هزبر حسن شالوخ ، المصدر السابق ، 121 .
([59]) بولنت اجاويد: ولد عام 1925، في اسطنبول ، وهو ابن بروفيسور في القانون، كان عضواً المجلس النيابي ، درس الادب، وعمل في صحيفة حزب الشعب الجمهوري، اصبح رئيساً للوزراء(1973- 1974) ، فاز في انتخابات عام 1999، وبقي رئيساً للحكومة التركية حتى عام 2002. للمزيد ينظر: اريك زوركر، المصدر السابق، ص516

([60]) انقلاب 1980: انقلاب قامت به المؤسسة العسكرية في 12 ايلول 1980، من اجل ما اسمته انتشال تركيا من الفوضى السياسية بسبب تصاعد التطرف لدى المنظمات الشيوعية والكردية، وحظر نشاط الاحزاب السياسية0 للمزيد ينظر: محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل الى الحركات الاسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت،1997، ص26 .

([61])نجم الدين اربكان: ولد عام 1926، درس في كلية الهندسة في جامعة اسطنبول، اصبح رئيساً لاتحاد غرف التجارة والصناعة، انتخب عضواً في البرلمان التركي عام 1969 واسس حزب النظام القومي عام 1970، اصبح رئيساً للحكومة ووزيرا للدولة عام 1973، استقال من منصبه عام 1997، تحت ضغط الجيش. للمزيد ينظر: اريك زوركر، المصدر السابق، ص516 .

([62])حميد بوزر رسلان، المصدر السابق ، 90 – 95 .

([63]) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق ، ص171 .

([64]) سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الجندارية، عمان،2011 ، ص4 .

([65]) كرم اوكتم، تركيا الامة الغاضبة، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، مكتب سطور للنشر،2011، ص110-111

([66]) كنعان ايفرن: ولد عام 1918، تخرج من المعهد العسكري عام 1938، ومن ثم من الاكاديمية العسكرية عام 1949،اصبح قائداً للقوات البرية عام 1977، ثم رئيساً للدولة وقائداً اعلى للقوات المسلحة (1980-1983)، تقاعد من الجيش عام 1983 0 للمزيد ينظر: اريك زوركر، المصدر السابق، ص517 .

([67]) مقتبس عن: احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، المصدر السابق ، ص297 .

([68]) منال الصالح ، المصدر السابق ، ص164 -165 .

([69]) المصدر نفسه ، ص 169 .

([70]) توركوت اوزال: ولد عام 1927، في جنوب شرق تركيا ، وهو من اصول كردية، درس في الجامعة التقنية في استانبول، وحصل على البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 1950، عين مستشاراً في تشكيلات تخطيط الدولة عام 1967، دخل الساحة الساسية عام 1977، اصبح رئيساً للجمهورية التركية عام 1989، توفي عام 1993 . للمزيد ينظر: قيس محمد ناطق وهدى هادي البياتي، مواقف وسياسات توركورت اوزال حيال المسألة الكردية 1984 – 1993، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد(2)،2015،ص505 – 506 0

([71]) افراح ناثر جاسم، توركوت اوزال ومشروع العثمانية الجديدة ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد(6) ، كانون الثاني 2007 ، ص3-4 .

([72]) منال الصالح ، المصدر السابق ، ص 170 .

([73]) منال الصالح ، نجم الدين اربكان مفكراً اقتصادياً، مجلة جامعة كركوك للعلوم الانسانية ،المجلد الرابع العدد(2) ، 2009 ، ص98 .

([74]) كمال السعيد حبيب ، الدين والدولة في تركيا المعاصرة ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، 2010 ، ص261

([75]) المصدر نفسه ، ص263 .

([76]) منال الصالح ، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية، المصدر السابق ، ص 209 .

([77]) كمال السعيد حبيب ، المصدر السابق ، ص300 -301 .

([78]) منال الصالح ، نجم الدين اربكان مفكراً اقتصادياً، المصدر السابق ، ص98 0.

([79]) طانسو تشلر: ولدت في استانبول 1946، درست علم الاقتصاد في جامعة البسفور في استنابول ، حصلت على شهادة الماجستير من جامعه نيو هامبشير، انتخبت عام 1993، رئيساً لحزب الطريق القويم(الصحيح) خلفاً لسليمان ديميريل، نالت منصب نائب رئيس الحكومة في عام 1996 . للمزيد ينظر: اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص 515 .

([80]) كمال السعيد حبيب ، المصدر نفسه ، ص310 0.

([81]) حادثة سنجان: جرى احتفال بمناسبة يوم القدس في 3 شباط 1997، وكان الاحتفال برعاية رئيس بلدية المدينة، والذي ينتمي الى حزب الرفاه، وكان من بين المدعوين الى ذلك الاحتفال ، السفير الايراني محمد رضا ، والشيخ احمد ياسين زعيم حركة حماس، وتناول الحديث الذي دار بينهم ان الانكليز ولدوا سفاحاً ويقصدون به(اسرائيل). للمزيد ينظر: منال الصالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية، المصدر السابق ، ص 303 .

([82]) الانقلاب الهادئ: ويسمى انقلاب ما بعد الحداثة، قامت به القوات العسكرية التركية في 28 شباط 1997 ، وانهت حكم نجم الدين اربكان ، واجبار حوكته على الخروج دون حل البرلمان او تعليق الدستور 0 للمزيد ينظر: مجلة ترك بريس الالكترونية: الموقع الالكتروني:

http://www.turkpress.co/node Accessed in 29-12-2020./

([83]) مسعود يلماز: ولد عام 1947، وتخرج من كلية العلوم السياسية جامعة انقره عام 1971، حصل على شهادة الماجستير من كولوانيا في المانيا، عين وزيراً للشؤون الخارجية(1987 – 1990)، اصبح رئيساً لوزراء عام 1991 0 للمزيد ينظر: اريك زوركر، المصدر السابق، ص529

([84])منال الصالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية، المصدر السابق ، ص 305

([85]) دينزل بايكال: ولد عام 1938، اكمل دراسته الجامعية في جامعة انقرة كلية القانون، حصل على الدكتوراه في القانون عام 1963، اصبح بعدها استاذا مساعداً في جامعة انفرة، ترأس حزب الشعب الجمهوري عام1992 0 للمزيد ينظر: موسوعة ويكيبديا، الموقع الالكتروني:

/https://ar.wikipedia.org/wiki Acessed in 30-1-2020.

([86]) منال الصالح ، المصدر نفسه ، ص 308

([87]) سعد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة الدراسات التاريخية، مركز الدراسات القومية، د 0ع ، 2013 ، ص5؛ منال الصالح، المصدر نفسه ، ص 319 0

([88]) حامد محمد السويداني، التيار اليساري في تركيا(1980 – 2002)، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية ، مركز الدراسات الاقليمية، د 0ع ، تشرين الثاني 2013 ، ص116

([89]) المصدر نفسه ، ص118

([90]) حامد محمد السويداني، المصدر السابق ، ص 120

([91]) موسوعة الجزيرة الالكترونية ، الموقع:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties.ACessed in24-12-2020.

([92]) رجب طيب اردوغان: هو رجب طيب احمد اردوغان، ولد في 26 شباط 1954، في محافظة ريزه. دخل مدرسة ثانوية الائمة والخطباء، وبعد تخرجه منها التحق بالمعهد العالي للعلوم الاقتصادية والتجارية، فقد والده وهو ابن الرابعة عشر من عمره، مارس لعبة كرة القدم وكان مميزاً فيها على مستوى اندية المدارس، وصل الى

الحكم عام 2002 .للمزيد ينظر: حسين بسلي وعمر اوز باي، رجب طيب اردوغان(قصة زعيم)، ترجمة: طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص 28-29 .

([93]) عبد الله غُل: ولد عام 1950 ، في قيصري، اكمل تعليمه الثانويه في ثانوية الائمة والخطباء، التحق بكلية الادارة والاقتصاد في جامعة اسطنبول وتخرج منها عام 1972، حصل على الماجستير عام 1978، هو الرئيس الحادي عشر للجمهورية التركية0 للمزيد ينظر: موسوعة ويكبيديا، الموقع الالكتروني:
https://ar.wikipedia.org/wiki Acessed in 31-1-2020.

([94]) محمد الهامي واخرون ، حزب العدالة والتنمية التركي(دراسة في الفكر والتجربة)، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث ، بيروت، 2016 ، ص 50-54

([95]) المصدر نفسه ، ص60

([96]) فتح الله غولن: مفكر اسلامي وداعية تركي، ولد عام 1941، في محافظة ارضروم، درس في المدارس الدينية خلال طفولته وصباه ، تعلم اللغة العربية والفارسية، له مؤلفات عدة منها (البيان)و(النور الخالد) وغيرها، كان على وفاق من الرئيس التركي رجب طيب اردوغان ، بيد ان العلاقات توترت بعد عام 2013 0 للمزيد ينظر: موسوعة ويكبيديا، الموقع الالكتروني:
https://ar.wikipedia.org/wiki Acessed in 31-1-2020

([97]) جلال ورغي، الحركة الاسلامية التركية(معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010 ، ص50

([98]) موريال ميراك وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية(اتجاه الدول العظمى والبلاد العربية منذ عام 2002)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، 2014 ، ص79

([99]) محمد الهامي واخرون، المصدر السابق ، ص 86

([100]) مجيد حميد شهاب و محمد جواد، الجغرافية الانتخابية للاحزاب في تركيا، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد 2، 2010 ، ص261

قائمة المصادر

اولا: الكتب العربية والمعربة

1. احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945 – 1980 ،جامعة بغداد ، 1989
2. ـــــــ ، النظام السياسي في تركيا ، دار زهران للطباعة والنشر ، عمان ،2011
3. اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث ، ترجمة: عبد اللطيف حارس، دار المدار الاسلامي ، بيروت ، 2013
4. اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث ، ترجمة: عبد اللطيف حارس، دار المدار الاسلامي ، بيروت ، 2013
5. اندرو مانجو ، اتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة، ترجمة: عمر سعيد الايوبي، دائرة الثقافة ، ابو ظبي
6. جلال ورغي، الحركة الاسلامية التركية(معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010
7. حسين بسلي وعمر اوز باي، رجب طيب اردوغان(قصة زعيم)، ترجمة: طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011
8. حميد بوزر رسلان،، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة: حسين عمر ، المركز الثقافي العربي، ابو ظبي ، 2009

9. خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا ، ط2 ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2015 ، ص252 – 25
10. محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت، 1998
11. رضا هلال، السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، دار الشروق ، القاهرة ، 1999
12. سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الجندارية، عمان،2011
13. طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا(من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر)، ط2، دار النهضة، مصر، 2013
14. عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت، 1984
15. كرم اوكتم، تركيا الامة الغاضبة، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، مكتب سطور للنشر،2011
16. كمال السعيد حبيب ، الدين والدولة في تركيا المعاصرة ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، 2010
17. محمد الهامي واخرون، حزب العدالة والتنمية التركي(دراسة في الفكر والتجربة)، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث ، بيروت، 2016 ،
18. محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل الى الحركات الاسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت،1997
19. مصطفى الزين، ذئب الاناضول، رياض الريس للطباعة والنشر، لندن،1991
20. منال الصالح ، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969 – 1997 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2012
21. منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة الى الحداثة من اتاتورك الى اردوغان، دار الكتاب العربي،دمشق،2013
22. موريال ميراك وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية(اتجاه الدول العظمى والبلاد العربية منذ عام 2002)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، 2014
23. هنري باركي واخرون، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة هه فال، اربيل ، 2007 ،
24. ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1. جريبي نسيبة ، مصطفى كمال اتاتورك ودوره في الحركة الوطنية التركية1881 – 1938 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة 8 مايو، قالمة ، (الجزائر)،2017 0
2. خالد عبد الوهاب عبد الرزاق ، موقف الاحزاب السياسية التركية من قضايا المشرق العربي1945- 1974، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية،2008
3. رواء جاسم لطيف السعدي، حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الآداب والعلوم ، 2010
4. علاء طه ياسين ، عصمت اينو ودوره السياسي في تركيا 1884 – 1973 ، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، 2006 0
5. نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا(1960-1980) دارسة تاريخة ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية،2002

6. نوال عبد الجبار سلطان، التطورات السياسية الداخلية في تركيا(1960 – 1980)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية، 2002
7. نور اجقو، الانقلابات العسكرية في تركيا(1960 – 1980) الاسباب والنتائج، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر،2016

ثالثاً: البحوث المنشورة

1- احمد سلمان محمد ، النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (62)، د ت
2- خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، الصراع بين اليمين واليسار في تركيا وانعكاساته على سياستها الخارجية 1960- 1971، مجلة كلية التربية الاساسية، ، الجامعة المستنصرية ، العدد 71 ، 2011 0خلود عبد اللطيف عبد الوهاب وعطارد عبد الامير حوشان، انقلاب 27 ايار 1960 ونهاية حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، العدد 17، كانون الاول 2014
3- سعد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة الدراسات التاريخية، مركز الدراسات القومية، د ع ، 2013
4- علي عبد الواحد حسون، حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الاقليمية و الدولية من الانقلاب العسكري في عام 1980 ، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد8 ، العدد 2 ، 2010
5- غازي فيصل غدير، مواقف الحكومة التركية بشأن السألة الكردية(1923 – 2013)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد(46)، د0ت
6- فراس صالح خضر الجبوري ، برنامج الاصلاح الاقتصادي واثره على تركيا(1980 – 1983)، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية ، د0م ، العدد(37) ، 2018
7- قبس محمد ناطق وهدى هادي البياتي، مواقف وسياسات توركورت اوزال حيال المسألة الكردية 1984 – 1993، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد(2)،2015
8- مجيد حميد شهاب و محمد جواد، الجغرافية الانتخابية للاحزاب في تركيا، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد 2، 2010
9- منال الصالح ، نجم الدين اربكان مفكراً اقتصادياً، مجلة جامعة كركوك للعلوم الانسانية ،المجلد الرابع العدد(2) ، 2009
10- منتصر مجيد حميد ، الظاهرة الحزبية والاستقرار السياسي في تركيا ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ،العدد 25 ، 2012
11- هزبر حسن شالوخ ، حزب الحركة القومي واثره في السياسة التركية 1969 – 1980 ، مجلة اوروك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، ج3 ، العدد (32)، كانون الثاني 2019

رابعاً: شبكة المعلومات الالكترونية الانترنت

1- مجلة ترك بريس الالكترونية: الموقع الالكتروني:

http://www.turkpress.co/node Accessed in 29-12-2020.

2- http://www.turkpress.co/node Accessed in 29-12-2020./

3- https://ar.wikipedia.org/wiki Acessed in 30-1-2020./

المصادر باللغة الانكليزية

.1Ahmed Nouri Al-Nuaimi, The Phenomenon of Multiparty Politics in Turkey 1945-1980, University of Baghdad, 1989

.2[Name Missing], The Political System in Turkey, Zahran Printing and Publishing House, Amman, 2011

.3Eric Zurker, A History of Modern Turkey, translated by Abdul Latif Haris, Dar Al-Madar Al-Islami, Beirut, 2013

.4Eric Zurker, A History of Modern Turkey, translated by Abdul Latif Haris, Dar Al-Madar Al-Islami, Beirut, 2013

.5Andrew Mango, Ataturk: The Biography of the Founder of Modern Turkey, translated by Omar Saeed Al-Ayoubi, Department of Culture, Abu Dhabi

.6Jalal Wargi, The Turkish Islamic Movement (Landmarks of the Experience and the Limits of the Model in the Arab World), Arab Scientific Publishers, Beirut, 2010

.7Hussein Basli and Omar Ozbay, Recep Tayyip Erdogan (A Leader's Story), translated by Tariq Abdel Jalil, Arab Scientific Publishers, Beirut, 2011

.8Hamid Bozer Raslan, Contemporary History of Turkey, translated by Hussein Omar, Arab Cultural Center, Abu Dhabi, 2009

.9Khudair Al-Badiri, Contemporary History of Iran and Turkey, 2nd ed., Al-Aref Publications, Beirut, 2015, pp. 252-252

.10Muhammad Nour El-Din, Turkey: The Perplexed Republic, Center for Strategic Studies, Research and Documentation, Beirut, 1998

.11Reda Hilal, The Sword and the Crescent: Turkey from Ataturk to Erbakan, The Conflict Between the Military Establishment and Political Islam, Dar Al-Shorouk, Cairo, 1999

.12Samir Sbeitan, Turkey in the Era of Recep Tayyip Erdogan, Al-Jandariyah, Amman, 2011

.13Tariq Abdel Jalil, The Military The Constitution in Turkey (From the Iron Fist to a Constitution Without the Military), 2nd ed., Dar Al-Nahda, Egypt, 2013

.13Aziz Al-Hajj, The Kurdish Question in the 1920s, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1984

.14Karam Oktem, Turkey: The Angry Nation, translated by Mustafa Magdi Al-Jamal, Sotor Publishing Office, 2011

.15Kamal Al-Saeed Habib, Religion and State in Contemporary Turkey, Jazirat Al-Ward Library, Cairo, 2010

.16Muhammad Al-Hami et al., The Turkish Justice and Development Party (A Study in Thought and Experience), Center for Thought Production Studies and Research, Beirut, 2016

.17Muhammad Nour El-Din, Hat and Turban: An Introduction to Islamic Movements in Turkey, Dar Al-Nahar, Beirut, 1997

.18Mustafa Al-Zein, The Wolf of Anatolia, Riad El-Rayyes Printing and Publishing, London, 1991

.19Manal Al-Saleh Necmettin Erbakan and His Role in Turkish Politics 1969–1997, Arab Scientific Publishers, Beirut, 2012

.20Mansour Abdel Hakim, Turkey from the Caliphate to Modernity: From Ataturk to Erdogan, Arab Book House, Damascus, 2013

.21Muriel Mirak and Jamal Wakim, Turkish Foreign Policy (The Direction of the Great Powers and the Arab Countries since 2002), Publications Distribution and Publishing Company, Beirut, 2014

.22Henri Barkey et al., The Kurdish Question in Turkey, translated by Heval, Erbil, 2007

.23Yasser Ahmed Hassan, Turkey: The Search for the Future, Egyptian-Lebanese House, Cairo

Second: Theses and Dissertations

.1Jraibi Nusseibeh, Mustafa Kemal Ataturk and His Role in the Turkish National Movement 1881–1938, Master's Thesis (not available) 1. Published), University of 8 May, Guelma, (Algeria), 2017

.2Khaled Abdel Wahab Abdel Razzaq, The Position of Turkish Political Parties on the Issues of the Arab East 1945-1974, PhD Dissertation (Unpublished), Al-Mustansiriya University, College of Education, 2008

.3Rawaa Jassim Latif Al-Saadi, The Justice and Development Party in Turkey and its Role in Political Change, Master's Thesis (Unpublished), Middle East University, College of Arts and Sciences, 2010

Partisan competition for authority in Turkey 2002-1946

Dr. Salam Kareem Abdu-AL-Hussein

General Directorate of Education in Dhi Qar

Ministry of Education

Krym98230@gmail.com-

Keywords: party . Turkey . competition .atatork

Summary:

Turkey witnessed In 1923, a major political transition after the fall of Ottoman rule, as Kemal Ataturk came to the head of power, and modern Turkey fell under his reign under one-party rule. Then came the year 1946 for Turkey to enter into multi-party life, due to the results of World War II. Here, party competition began. In order to gain power, each of them used his own method in order to obtain what he wanted